دراسة تحليلية للمعالجات المحاسبية المترتبة على الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية في إطار المعايير المحاسبية الدولية

أ.د.رزكار علي احمد

كلية الإدارة والإقتصاد ...قسم المحاسبة

Rizgar.ahmed@univsul.edu.iq

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٥/١١/١٠ تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٥/١١/٢٥

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المعالجات المحاسبية لعملية الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية، في إطار المعايير المحاسبة الدولية ، وذلك من خلال عرض أمثلة رقمية وقيود محاسبية فرضية ومقترحة وتوصل الباحث الى جملة من النتائج مفادها، بأن الغاء الاصفار من العملة العراقية يمثل تغييراً في وحدة القياس النقدي وتبسيط المعالجات المحاسبية بالإضافة الى ان الغاء الاصفار لا يعد أعادة تقييم للأصول والخصوم، بل تعد تحويلاً شكلياً في وحدة القياس النقدي، ووفق الإطار الضمني للمعايير المحاسبة الدولية، خصوصاً معياري (21) و(29) الدوليين فان هذا التغيير الشكلي لا تؤثر في الأرباح والخسائر للوحدات الاقتصادية ، وكذلك فان التغييرات الناتجة من الغاء الاصفار يترتب عليه التعديلات اللازمة في القيمة الاسمية للأصول والخصوم في السجلات والقوائم المالية مع ضرورة الإفصاح الكامل عن التغييرات ، ومن خلال النتائج فقد يوصي الباحث على أن إجراء الغاء الاصفار والتحول الرقمي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار البيئة المحاسبية والمالية الموجودة في البلد الى جانب دراسة الاستقرار الاقتصادي والسياسي من قبل البنك المركزي والوزارات المعنية والمصارف لضمان عدم حدوث الارباك السوقي والنفسي وبالتالي حدوث الفوضى وعدم نجاح العملية بسلاسة.

الكلمات المفتاحية: الغاء ثلاثة اصفارمن العملة، معايير المحاسبة الدولية، وحدة القياس النقدي، التحول الرقمي

المقدمة :

يُعد النظام النقدي أحد الركائز الأساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، إذ يمثل العملة أداةً للتبادل وقياس القيمة ومخزنًا للثروة وقد مرّ الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية بتقلبات حادة في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للدينار العراقي، نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية التي أثرت في استقرار النقد الوطني. وفي ضوء هذه الظروف، طُرحت مبادرة الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية بوصفها خطوة إصلاحية تهدف إلى تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وتسهيل التعاملات المالية وتحسين كفاءة النظام المحاسبي ، اذا تُعد هذه الخطوة من الإجراءات ذات الأثر المباشر على البيئة المحاسبية والمالية، لما تثيره من تساؤلات حول كيفية معالجة التغيرات في القيم الاسمية للأصول والخصوم ورأس المال والإفصاح المالي وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل الآثار المحاسبية المحتملة لالغاء الأصفار، وتحديد مدى توافق

المعالجات المقترحة مع المتطلبات الدولية في إعداد التقارير المالية ، يؤشر الدراسة إلى بيان أثر هذا التغيير النقدي في القياس والإفصاح المحاسبي، وتوضيح التحديات التطبيقية التي قد تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية في حالة تبني السياسة النقدية الجديدة.

وقد جرى تنظيم البحث في أربعة مباحث رئيسة تناول مبحث الأول منهجية البحث من حيث المشكلة والأهمية والأهداف والفرضيات، وخصص مبحث الثاني للإطار النظري ويتناول ثلاثة محاور الذي يستعرض المفاهيم الأساسية والمعايير المحاسبة الدولية في هذا المجال ، في حين ركز مبحث الثالث على الجانب التطبيقي بتحليل النتائج الميدانية، ليختتم مبحث الرابع بالاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم صانعي القرار في البنك المركزي العراقي والجهات المحاسبية عند تنفيذ أي عملية إصلاح نقدي مستقبلاً.

المبحث الأول : منهجية البحث:

اولاً: مشكلة البحث: تتمثل المشكلة في مدى تأثير الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية على القوائم المالية والمعالجات المحاسبية والتزام الوحدات الاقتصادية بإعادة العرض والتقييم بما يضمن الحفاظ على مصداقية المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة ومدى انسجام هذا الإجراء مع متطلبات ومعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS) وتتمثل التساؤل الرئيسي "ما هي المعالجات المحاسبية المناسبة والآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية، وكيف يمكن تنفيذ ذلك بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية؟ " ،وتتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية :

1- ما مدى جاهزية النظام المحاسبي العراقي لتطبيق عملية الغاء الأصفار؟

2- ما هي الآثار المحاسبية لالغاء الأصفار على عرض القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، التدفقات النقدية)؟

3- كيف يمكن معالجة التغير في الوحدة النقدية وفقاً لمتطلبات المعاييرالمحاسبة الدولية IAS 21 (آثار التغيرات في أسعار الصرف) ، و IAS 29 (المحاسبة في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع)؟

4- كيف يؤثر هذا التغيير على المقارنة بين البيانات المالية للفترات السابقة واللاحقة لها ؟

ثانياً: اهمية البحث:

1- يساهم البحث في إثراء الأدبيات المحاسبية العربية بدراسة حديثة تربط بين التغييرات المترتبة في حالة الغاء الاصفار والمعايير الدولية.

2- يساعد صُنّاع القرار في وزارة المالية والبنك المركزي والمحاسبين على تطبيق معالجات سليمة خلال التحول النقدي دون الإخلال بالبيانات والمعلومات المحاسبية.

3- يمثل الغاء الأصفار خطوة نقدية حساسة تهدف إلى تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وتحسين صورة الاقتصاد العراقي، مما يستوجب تحليلاً محاسبياً دقيقاً لضمان نجاحها.

ثالثاً: اهداف البحث:

1- تحليل الأثر المحاسبي لالغاء الأصفار على القوائم المالية العراقية.

2- بيان مدى توافق هذا الإجراء مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS 21، IAS 29)

3- توضيح المعالجات المحاسبية المقترحة لتوحيد عرض القوائم بعد التغييرات على الوحدة النقدية.

4- تقييم أثر عملية الغاء الأصفار على استقرار النظام المحاسبي وجودة المعلومات المالية.

5- بيان العلاقة غير المباشرة بين الغاء ثلاثة أصفار من العملة والتحول الرقمي.

رابعاً: فرضية البحث: :

الفرضية الرئيسة الأولى تنص على ان " الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية لا يؤثر على الأهمية النسبية للمعلومات المالية للوحدات الإقتصادية " .

الفرضية الرئيسة الثانية: " الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية لا يؤثر على أساليب العرض والوحدة النقدية للمعلومات المالية ".

وتفرعت من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد تأثير ذو اهمية نسبية لالغاء ثلاثة اصفار نتائج الأعمال للوحدات الإقتصادية بعد الغاء الأصفار إذا تم الالتزام بالمعايير الدولية.

2- لا يتطلب الغاء الأصفار إعادة تقييم فعلي للأصول، بل إعادة عرض رقمية للوحدة النقدية فقط.

3- يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى تقليل مخاطر ويؤثر هذا التغيير على المقارنة بين الفترات المالية.

4- - لا يوجد الآثار المحاسبية لالغاء الأصفار على عرض القوائم المالية الأساسية

خامساً: منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، إذ يقوم الباحث بتحليل الأثر المحاسبي لعملية الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مع المقارنة بين الوضع المحاسبي الحالي في العراق ومتطلبات المعايير الدولية ذات العلاقة، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الظاهرة قيد الدراسة (الغاء الأصفار) وتحليل آثارها المحاسبية باستخدام الأدلة الرقمية والجداول المقارنة التي توضّح انعكاس هذا الإجراء على القوائم المالية.

سادساً: مجتمع البحث ومصادر البيانات:

تمثلت مجتمع البحث العراق باعتباره أمام خيار الغاء ثلاثة أصفار من عملته الوطنية (الدينار العراقي) .

سابعاً: حدود البحث :

الحدود المكانية :جمهورية العراق، نظرًا لأنها الدولة موضوع الدراسة المقترحة لتطبيق الغاء الأصفار من عملتها الوطنية.

الحدود الزمانية : يغطي البحث المدة من 2003 إلى عام 2025، وهي الفترة التي شهدت تراجع القيمة الحقيقية للدينار العراقي وتكررت فيها المقترحات الرسمية لتعديل العملة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

المحور الأول : مفهوم الغاء الاصفار من العملة

اولاً- مفهوم وتعريف:

الغاء الأصفار من العملة المحلية هو إجراء نقدي تتخذه السلطات النقدية في الدول التي تشهد تضخمًا مرتفعًا أو تتراكم فيها الأصفار في وحدات العملة والهدف الرئيس من هذا الإجراء هو إعادة تنظيم النظام النقدي وتسهيل التعاملات الحسابية والمحاسبية دون التأثير على القوة الشرائية الحقيقية.

من الناحية المحاسبية، يُعد هذا التغيير تغييرًا في الوحدة النقدية (Unit of Account) وليس في القيمة الاقتصادية أو المالية وعليه، لا يُسجل أي أثر على الأرباح أو الخسائر، بل يُعالج باعتباره تعديلًا شكليًا في عرض القوائم المالية (حمزة،2019، 8)

القصد من الغاء الاصفار عبارة عن إزالة ثلاثة أصفار من فئات العملة الحالية فعلى سبيل مثال، أن 1000 دنبار من العملة بعد الغاء ثلاثة أصفار منه يصبح دينارا واحدا؛ وكذلك 25,000 دينار تصبح 25 ديناراً.... وتبقى القيمة الشرائية بنفس القيمة ولن تتغير، يعني لا ربح ولا خسارة ، وإنما مجرد تغيير في شكل الأرقام لتسهيل التعامل المالي والحسابات.

ولتوضيح أكثر فاذا كانت راتب أحد المنتسبين 1,500,000 ديناراً فعند الغاء ثلاثة أصفار يصبح الراتب 1,500 ديناراً بالعملة الجديدة. وفي نفس لوقت قد تتغير السعر والقيمة الشرائية بنفس الوتيرة التي تغيرت بها مبلغ الراتب. فمثلاً ان سعر الرغيف قد تتغير من ألف دينار للستة أرغفة الى دينار واحد بنفس العدد وبالتالي، لا توجد فرقاً من حيث القيمة الشرائية، بل تتغير الأرقام شكلياً ليس إلا (الربيعي،2021،7).

ثانياً- أهداف الغاء اصفار العملة: (CBI,2012:31)

1- تسهيل الحسابات والمعاملات بدل ما تتعامل بأرقام ضخمة مثل (ملايين ومليارات).

2- تحسين مظهر العملة في التعامل الدولي ، يبدو الاقتصاد (أكثر استقرارًا).

3- تقليل الأخطاء المحاسبية داخل المصارف والشركات.

4- إعادة ثقة المواطن بالعملة المحلية من خلال جعلها تبدو(أقوى) من حيث الشكل.

ثالثاً- الشروط اللازمة لتطبيق مشروع الغاء الاصفار من العملة:

تُطبَّق هذه الخطوة عادة بعد مرور الاقتصاد بمرحلة استقرار نسبي في الأسعار والنظام المالي، وبعد السيطرة على معدلات التضخم، بحيث لا يؤدي التغيير في شكل العملة إلى اضطراب جديد في السوق أو فقدان الثقة النقدية بمعنى آخر، لا يُنصح بالغاء الأصفار أثناء فترات التضخم أو الانكماش الحاد والبنك المركزي العراقي ناقشها أكثر من مرة منذ 2011 وحتى الآن، لكن لم تُنفذ فعليًا بعد، لأن تطبيقها يحتاج الى تحقيق الشروط التالية: (www. cbi.iq/2012)

1- استقرار المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة (عادة أقل من 10%).

2- استبدال شامل لكل فئات العملة القديمة بالجديدة.

3- تحسن النمو الاقتصادي وتوازن في العرض النقدي.

4- جاهزية النظام المصرفي والمحاسبي لتطبيق وحدة نقدية جديدة بشكل منظم.

5- توافر ثقة الجمهور بالعملة والمؤسسات المالية و حملة توعية واسعة للمواطنين حتى لا تُفسَّر العملية على أنها تدهور جديد في قيمة العملة.

6- تحديث الأنظمة المحاسبية والمعلوماتية لضمان الانتقال السليم من العملة القديمة إلى الجديدة دون أخطاء رقمية.

رابعاً- المقارنة بين إعادة التقديم القديم(2003) ومشروع الغاء الاصفار المقترح حديثاً: (CBI,2012)

بعد اسقاط النظام السابق في عام 2003، لم يتم الغاء الأصفار، وإنما صار تبديل أو إعادة إصدار عملة جديدة اسمها (الدينار الجديد) بدل (ما يعرف في السوق بالدينار السويسري) و(ما يعرف بالدينار زمن الحصار)، في ذلك الوقت.

1- الدينار السويسري (عملة ما قبل التسعينات) كان أقوى وأندر.

2- الدينار القديم (الذي طبع في زمن الحصار في التسعينات القرن الماضي) كان قيمته ضعيفة جدًا فلما جاء بريمر وبدأ إصدار العملة الجديدة، تم إقرار توحيد العملة وسحب القديمة بنوعيها (الدينار السويسري و الدينار العراقي): ولتبيين أكثر نستعرض مثالاً مبسطاً:

كان 1دينار سويسري = تقريبًا 150 دينار من العملة القديمة.

وبعد الإصدار الجديد من قبل الحاكم الجديد، أصبح العملة الجديدة تساوي نفس القيمة للدينار السويسري، بمعنى أن دينار واحد المعروف بالدينار السويسري تساوي ديناراً واحداً من العملة الجديدة الصادرة بعد السقوط وتساوي 150 ديناراً من عملة الحصار وعليه، تم رفع قيمة العملة الجديدة بالنسبة للقديمة، لكنها ليست عملية الغاء أصفار، بل إعادة تقييم .

أما بالنسبة لمقترح الحالي الخاص بالغاء الاصفار فإنها عملية مختلفة عما تمت في عام 2003 حيث أن الغاء الاصفار لن تؤثر على القدرة الشرائية للعملة والتغيير قد تشمل الشكل الرقمي للعملة فقط. فمثلاً: إذا فرضنا بان سعر الصرف الدولار الأمريكي تساوي لكل دولار 1,300 دينارا عراقياً في الوقت الحالي قد تصبح عند تطبيق مشروع الالغاء 1.3 دينارا من العملة الجديدة.

الجدول (1) الفرق بين ماحدث 2003 والغاء الأصفار المقترح

المقارنة	تغيير نوع العملة 2003	الغاء الأصفار المقترح
الإجراء	إعادة تقييم وتبديل عملة	الغاء أصفار شكلية فقط
النتيجة	رفع قيمة الدينار الجديد مقابل القديم (150 ضعف تقريبًا)	لا تغيّر في القوة الشرائية إطلاقًا
الهدف	توحيد العملات بعد سقوط النظام	تسهيل الحسابات وتحسين مظهر العملة
التأثير الاقتصادي	حقيقي (رفع السعر الاسمي للدينار الجديد)	شكلي فقط (القيمة تبقى نفسها)

المصدر : من اعداد الباحث

خلاصة الفرق: ما حدث في عام 2003 إعادة تقييم حقيقية وما يُقترح الغاء أصفار شكلية ولاتتغيرفي القوة الشرائية ، وايضا يسهل الحسابات ويؤدي الى تحسين مظهر العملة.

وفي الجدول رقم (2) تم توضيح الفرق بين القيمة الاسمية والفعلية

الجدول (2) الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الفعلية للعملة

النوع	الشرح	المثال
القيمة الاسمية	الأرقام المكتوبة على الورق	بعد التغيير 150 الى1000
القيمة الحقيقية (الشرائية)	القوة الشرائية الفعلية لما تقدر تشتريه	ما زال يشتري نفس الكمية من السلع

المصدر : من اعداد الباحث

يعني الغاء الأصفار ما يغيّر القوة الشرائية، هو فقط يغيّر شكل الأرقام و أيَ الخسارة الناتجة عن تعديل الأرقام في القوائم المالية بعد الغاء الأصفار، فهذه لا تُعتبر خسارة حقيقية بل خسارة شكلية في العرض فقط :

1- هذه الخسارة كانت حقيقية في القوة الشرائية.

2- الدينار السويسري قبل 2003 كان يحتفظ بقيمته لأن:

أ- التضخم كان منخفض نسبيًا في الشمال.

ب- كانت الكميات النقدية محدودة ودينار سويسري (قديم جدًا) كان قوياً جدًا (قبل الحروب والتضخم)

3- بعد إصدار الدينار الجديد:

أ- تمت طباعة كميات ضخمة من النقد ودينار بريمر الذي أُصدر بعد انهيار النظام النقدي والتضخم الكبير ارتبطت قيمته بالوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر.

ب- ضعفت قيمته أمام الدولار فورًا.

بالتالي الخسارة حدثت فعليًا سنة 2003 بسبب ضعف الاقتصاد وتغيير النظام النقدي، وليس بسبب الغاء الأصفار الذي سيحدث اليوم ، الغاء الآن مجرد إعادة ترقيم فني للواقع الضعيف أصلًا، وليس سبب الضعف.

النتيجة: القوة الشرائية انخفضت حوالي 150 مرة مقارنة بالدينار السويسري السابق (www.mof.gov.iq)

خامساً- آثار الغاء الاصفار من العملة الوطنية:

من الناحية الاقتصادية أن الغاء الأصفار ليس إصلاحًا اقتصاديًا بحد ذاته، بل خطوة إجرائية نقدية تُنفذ فقط عندما يكون الاقتصاد مستقرًا، والغرض منها تسهيل التعامل النقدي وتعزيز الثقة بوحدة العملة، وبالتالي تبدو الغاء الاصفار من العملة بانها فكرة بسيطة ولكنها معقدة جدًا اقتصاديًا عند التطبيق من واقع العراق.

اذاً الغاء الأصفار ليس مجرد عملية محاسبية لذلك من الناحية المحاسبية هو "تغيير وحدة القياس" أما اقتصاديًا يعني القيمة، ونقديًا الغاء الأصفار يعني إعادة إصدار عملة وطنية جديدة بالكامل ولذلك مزايا الغاء الأصفار كالآتي : (IASB,2023:48) :

1- فئات نقدية جديدة (أوراق ومسكوكات).

2- جمع واستبدال العملة القديمة تدريجيًا.

3- تحديث الأنظمة المصرفية والمالية.

4- تثبيت الأسعار ومنع التلاعب خلال فترة الانتقال.

كل هذا يحتاج بيئة مستقرة جدًا، وثقة عالية بالدولة والمؤسسات المالية ، وعليه ان الاقتصاد العراقي بعد أحداث 2003 لم يشهد استقراراً حيث وجه ما يأتي:

1- احتلال وحروب داخلية.

2- تقلبات في أسعار النفط (الاعتماد شبه الكلي على النفط).

3- تضخم في بعض السنوات وعدم استقرار في سعر الصرف.

4- مشاكل إدارية وفساد في المؤسسات الحكومية.

في هذه الظروف، أي خطوة نقدية حساسة مثل الغاء الأصفار قد تسبب فوضى في السوق، لأن الناس قد تفسرها بشكل خاطئ كـ (تغيير في القيمة)، فيبدأون بالمضاربة أو رفع الأسعار.

أما من حيث الاثار النفسية والاجتماعية فان الغاء الاصفار قد تحدث ارتباكا بين الناس لان الكثير من الناس لا يميزون بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية ، فلو تم الغاء الأصفار، قد يظن المواطن أن (راتبه قل) أو أن الدولة (خفضت قيمة الدينار)، مما يؤدي إلى فقدان الثقة، ولأن الثقة النقدية صعبة الاستعادة، يؤجل البنك المركزي هذا القرار حتى تتهيأ الظروف. : (Reinhart&Rogoff,2009:76)

أما الخطوات التي ينبغي أن تتبع لأجراء الغاء الاصفار فقد تحتاج الى تكلفة مالية ضخمة : وبالطبع فان اصدار العملة الوطنية لاي سبب كان قد تحتاج الى ما يأتي: (عبدالله،2018،19)

1- طباعة عملات جديدة (بتصاميم وأمان حديث).

2- سحب العملة القديمة من التداول.

3- تحديث أنظمة الـ ATM والمصارف.

4- تدريب الكوادر ومراجعة الأنظمة المحاسبية.

وبالتالي فإن التكلفة التقديرية لمثل هذه العملية قد تصل إلى مئات ملايين الدولارات.

سادساً- الاقتصاد ما زال يعتمد على الدولار:(IMF,2021:29)

في العراق، الدولار الأمريكي يُستخدم على نطاق واسع في السوق والتجارة والادخار، وهذا يجعل أي تعديل على العملة المحلية أقل أولوية من تثبيت سعر الصرف أولًا.

وفي الختام يمكن القول بأن الفكرة بسيطة على الورق، لكنها تحتاج:

1- اقتصاد مستقر.

2- ثقة عالية في العملة الوطنية.

3- تخطيط دقيق وتدريجي.

ولهذا السبب مرّ 22 سنة ولم تُنفذ الغاء الأصفار لأن الظروف السياسية والاقتصادية غير مواتية رغم أن الفكرة جاهزة منذ 2011 في البنك المركزي العراقي.

المحور الثاني : التحليل المحاسبي والمالي لعملية مشروع الغاء الاصفار:

اذا تم اعلان اجراء عملية الغاء الاصفار من العملة العراقية من قبل الحكومة والبنك المركزي فعلى الجهات المختصة أن تقوم بالعملية من خلال خطوت ووفق مدة زمنية مدروسة وكالتالي: (www. mof.gov.iq)

اولاً- الإعلان : اليوم الذي اعلن فيه القرار التبعات النفسية والسوقية الفورية:

1- الناس تتفاجأ، وتبدأ تساؤلات: هل قيمة الدينار ارتفعت؟ هل الأسعار تنخفض؟ ، بعض الناس يخطئون بالتحويل.

2- كثير من التجار قد يستغلون الحالة لرفع الأسعار مؤقتًا، لكن بعد فترة قصيرة (من شهرين إلى 6 أشهر) تتوازن السوق وتستقر خوفًا من الغموض، خاصة بالأسواق الشعبية.

3- الطلب على الدولار الأمريكي يرتفع فورًا بسبب القلق من التغيير.

4- بعض المواطنين يسحبون ودائعهم أو يحاولون تحويلها إلى دولار أو ذهب.

5- كل العقود التي مكتوبة بالدينار القديم تُعدّل حسب قرار رسمي من البنك المركزي وجميع المبالغ بالدينار القديم تُضرب بـ (0.001) عند التحويل إلى الدينار الجديد .

6- الرواتب: القيمة تبقى نفسها، فقط الرقم يقل: مثلاً 1,200,000دينار قديم يصبح 1,200 دينار جديد.

7- الحكومة تُصدر تعليمات من وزارة المالية لتحويل كل الأرقام في الموازنات والحسابات الختامية.

يعني أول 48 ساعة فوضى في التفسير، وليس في الواقع الاقتصادي.

ثانياً – التطبيق النقدي والمصرفي: من البنك المركزي (CBI,2012:73) **:**

1- يصدر بيان يوضح أن كل 1000دينار قديم = 1 دينار جديد.

2- يبدأ بتوزيع الأوراق النقدية الجديدة على المصارف.

3- يعلن فترة انتقالية (مثل 6 أشهر إلى سنة) للتعامل بالعملتين معًا.

ثالثاً- المصارف التجارية: وكذلك من المصارف التجارية يقومون بالآتي: **.(World Bank,2020)**

1- توقف التعامل مؤقتًا 24 ساعة لتحديث أنظمة المحاسبة.

2- يتم تحويل جميع أرصدة العملاء بالقسمة على 1000 تلقائيًا.

3- تظهر الأرقام في الحسابات أقل بـ1000 مرة، لكن القيم الشرائية نفسها.

محاسبياً: لا يوجد تغيير بالقيمة الفعلية للأصول أو الالتزامات، فقط بالأرقام.

رابعاً- الآثار المحاسبية والمالية :

1- محاسبيًا: التحليل المحاسبي كالآتي: (عبدالله ،2018، 18)

أ- يتم تعديل دفاتر الحسابات والقوائم المالية بنفس النسبة(÷ 1000) ، تعديل العملة الأساسية في البرامج المحاسبية ومن ثم إعادة إصدار التقارير المالية وفق الوحدة الجديدة.

ب- إضافة ملاحظة إيضاحية في القوائم المالية عن تغيير وحدة القياس النقدي.

جـ- لا تسجل أرباح أو خسائر.

د- يجب الإفصاح في الإيضاحات أن "الوحدة النقدية تغيرت من دينار قديم إلى جديد."

ه- جميع العقود والموازنات الحكومية تُعاد تسعيرها على الأساس الجديد.

2- ماليًا (في الموازنة العامة): (وزارة المالية العراقية ،2023)

أ- أرقام الإيرادات والنفقات تقل ثلاث مرّات بالأرقام، لكن المحتوى المالي ثابت.

ب- يسهل تحليل الموازنات والحسابات القومية (الأرقام تصير واقعية بدون أصفار كثيرة).

خامساً :الآثار النقدية والاقتصادية العامة: أهم قاعدة محاسبية في هذا التحول القيمة الفعلية للأصول والخصوم لا تتغير التغيير فقط في الوحدة النقدية، وليس في القيمة الاقتصادية ، يعني لو عندك اليوم مليون دينار في البنك، بعد الالغاء يصبح ألف دينار جديد، لكن يمكن تشتري نفس الشيء بالمبلغ الجديد المحول بمعنى آخر القيمة الإقتصادية ثابتة. (Fischer,etal,2014 :186)

1- إيجابية محتملة:

أ- تحسين المظهر النفسي للعملة (الدينار يبدو أقوى).

ب- تبسيط التعاملات النقدية)ماكو بعد ملايين ومليارات بالمعاملات الصغيرة.(

جـ- تقليل كلفة الطباعة والنقل والتخزين لأن الفئات الجديدة أكبر قيمة.

4- سهولة المحاسبة والمراجعة داخل الدوائر الحكومية والمصارف.

2- سلبية محتملة:

أ- ارتباك السوق في البداية، وارتفاع مؤقت في الأسعار.

ب- احتمال التلاعب أو الغش (بعض التجار يبيعون بالدينار القديم بسعر الدينار الجديد).

جـ- تكلفة مالية كبيرة لطباعة العملة وتحديث الأنظمة.

د- أثر نفسي على المواطن البسيط إذا ظن أن راتبه انخفض.

سادساً: الأثر على سعر الصرف والدولار: (IAS 21,2021)

1- البنك المركزي يؤكد أن سعر الصرف الرسمي لا يتغير (مثلاً: 1300 دينار قديم = 1 دولار ... بعد الالغاء يصبح 1.3 دينار جديد = 1 دولار).

2- لكن في السوق، المضاربة ممكن ترفع سعر الدولار مؤقتًا بنسبة 5–10٪ بسبب الخوف.

خلال أشهر، السعر يعود للاستقرار إذا نجحت الإدارة النقدية.

سابعاً : الآثار الاجتماعية والنفسية: (CBI,2012)

1- في البداية، الناس يشعرون بالارتباك.

2- بعد أشهر، الأرقام الصغيرة تعطي إحساسًا نفسيًا بالقوة المالية (وهذا تأثير معنوي فقط).

3- إذا رافق القرار استقرار الأسعار، سيرتفع مستوى الثقة بالعملة والدولة.

الجدول (3) آثر الغاء الاصفار من العملة من الجوانب المختلفة

الجانب	التأثير
اقتصادي	محايد (لا يرفع ولا يخفض القوة الشرائية)
نقدي	إعادة ضبط للأرقام فقط
محاسبي	تعديل في وحدة القياس دون أثر على الأرباح أو الخسائر
مالي	تحسين في شكل الموازنات
نفسي	إيجابي إن رافقه استقرار
سياسي	يحتاج ثقة واستقرار وحكومة قوية

المصدر : من اعداد الباحث

المحور الثالث: ارتباط الموضوع بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS - IFRS) :

أولاً- المعيار الدولي للمحاسبة رقم (21) – آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية :

ينص المعيار على أن: (أي تغيير في العملة الوظيفية أو في وحدة القياس النقدي يجب معالجته على أساس أنه تعديل في وحدة القياس وليس إعادة تقييم للأصول أو الالتزامات).

www. cpatalks.com/post/ias21-foreign-exchange-rates/1239

وبناءً على ذلك:

1- عند الغاء ثلاثة أصفار، يتم تعديل وحدة القياس النقدي (Currency Unit) من دينار قديم إلى دينار جديد

2- جميع القيم الاسمية تُقسم على 1000 .

3- لا يُسجل أي فرق عملة أو أثر مالي في الأرباح والخسائر.

إذن، من منظور (IAS 21) العملية تمثل تغييرًا في وحدة العملة وليس تغييرًا في القيمة الاقتصادية.

ثانياً- المعيار الدولي للمحاسبة رقم (IAS 29) – التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع:

يُطبق هذا المعيار في حال وجود تضخم مرتفع يؤثر على موثوقية القوائم المالية وعند الغاء الأصفار، فإن هذا الإجراء عادة ما يأتي بعد فترة تضخم طويلة، بهدف تثبيت الأسعار الاسمية.

ينص المعيار على أن: (المنشأة يجب أن تعيد عرض القوائم المالية بوحدة قياس حالية أكثر استقرارًا عندما يكون الاقتصاد قد تمر بفترة تضخم مفرط) ، وبالتالينستنتج ما يأتي: (IFRS,2023-IAS29:1330)

1- الغاء الأصفار يُعتبر تغييرًا في الوحدة الاسمية ضمن إطار معالجة التضخم.

2- ولا يتطلب إعادة تقييم للأصول أو الخصوم بالقيمة السوقية، بل يُعد تعديلًا رمزيًا لتبسيط الحسابات.

3- مفهوم القياس المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB Framework)

في الإطار المفاهيمي للمحاسبة يُعرّف الوحدة النقدية بأنها : (أساس القياس المشترك لجميع عناصر القوائم المالية، وعند تغيير هذه الوحدة، تُحافظ القيم الاقتصادية على ثباتها، مع تغيير فقط في الشكل الاسمي للأرقام) وبذلك: الغاء الأصفار لا يغير من القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات، وإنما يغير فقط من الوحدة المستخدمة للقياس والعرض.

ثالثاً: التوصيف المحاسبي وفق المعايير: يمكن توصيف المحاسبي وفقا للمعايير كالآتي:

الجدول(4) التوصيف المحاسبي لمعيار IAS21 و IAS29

المرجع المعياري	التوصيف المحاسبي	البند
IAS 21	تغيير في وحدة القياس النقدي (Nominal Unit Change)	الغاء ثلاثة أصفار من العملة
IAS 29	لا يوجد تغيير فعلي في القيمة	تأثيره على الأصول والخصوم
IAS 1 / IAS 21	يجب الإفصاح عن التغيير في الإيضاحات	عرض القوائم المالية
الإطار المفاهيمي للمحاسبة	لا يوجد أي أثر مالي	الاعتراف بالربح أو الخسارة

المصدر : من اعداد الباحث

ويرى الباحث وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ان الغاء الاصفار: (IASB,2023:92)

1- إعادة تقييم للأصول أو الالتزامات بمعنى لا تغير في الأصول أو الالتزامات الحقيقية.

2- لا ينتج عنه ربح أو خسارة.

3- لا يتطلب تعديل القيم السوقية أو الدفترية فقط نحدث القيمة الاسمية لتتناسب مع العملة الجديدة.

4- لن نحتاج الى تسجيل فرق التحويل .

5- يجب الإفصاح عنه فقط في (الإيضاحات المحاسبية)، مع توضيح تاريخ التحول وسعر التحويل.

وبذلك فإن الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية يمثل إجراءً تنظيميًا محاسبيًا بحتًا، يهدف إلى تسهيل القياس والعرض، دون أي أثر اقتصادي فعلي على المراكز المالية أو نتائج الأعمال.

رابعاً: العلاقة بين الغاء ثلاثة أصفار من العملة والتحول الرقمي:

تُعد عملية الغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية أحد الإجراءات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي وتبسيط العمليات الحسابية في البيئة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء ذو طبيعة نقدية ومحاسبية بالدرجة الأولى، إلا أنّه يرتبط بصورة غير مباشرة بموضوع التحول الرقمي في العمل المحاسبي والمالي، إنّ التحول الرقمي، بما يتضمنه من استخدام نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، وبرامج تخطيط الموارد المؤسسية(ERP) ، والحوسبة السحابية، وتقنيات التحليل المالي الإلكتروني، يُعد عاملاً أساسياً في دعم عملية تنفيذ الإصلاح النقدي. فالغاء الأصفار من العملة يتطلب إعادة تهيئة واسعة للأنظمة المحاسبية والمصرفية من أجل تحديث القيم الاسمية للأرصدة، وضمان دقة البيانات في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، وبخاصة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IAS 21) المتعلق بتأثيرات تغير أسعار الصرف، والمعيار رقم (IAS 29) الخاص بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع ، وفي هذا السياق، يسهم التحول الرقمي في تسهيل عمليات إعادة المعالجة المحاسبية من خلال الأتمتة والدقة في إدخال البيانات، وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، فضلاً عن توفير إمكانية المراجعة الإلكترونية والتتبع المستمر للعمليات المالية. كما أنّ الأنظمة الرقمية المتكاملة تساعد في تحقيق الشفافية والمساءلة أثناء عملية التحويل النقدي، مما يعزز ثقة المستخدمين في المعلومات المالية بعد تنفيذ عملية الغاء الأصفار. (Alnuaimi& Alhashmi,2023,272)

يرى الباحث إن العلاقة بين الغاء الأصفار والتحول الرقمي هي علاقة دعم وتمكين، إذ يشكّل التحول الرقمي البنية التحتية التقنية التي تضمن نجاح تطبيق الإصلاح النقدي وفق متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي، ويساهم في بناء نظام محاسبي حديث قادر على الاستجابة للتغيرات النقدية والاقتصادية المستقبلية بكفاءة عالية.

خامساً: إفصاح في القوائم المالية (تغيير وحدة العملة المحلية) :

قامت الدولة بالغاء ثلاثة أصفار من عملتها المحلية بحيث يعادل (1 دينار جديد = 1,000 دينار قديم)، يتم إعادة عرض جميع الأرصدة بالقوائم المالية على أساس الدينار الجديد دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في القيمة الاقتصادية للأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية ويُعد هذا الإجراء تغييرًا في وحدة القياس النقدي طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم(21) . (العبادي،2014،85)

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

كما ذكرت سابقا بان الغاء الاصفار من الناحية المحاسبية يعدتغييرًا في وحدة القياس النقدي وليس في القيمة الاقتصادية وعليه فان الإجراءات المحاسبية عند الغاء الاصفار تكون كالاتي:

اولاً: القيد المحاسبي العام للتحويل:

1- المعالجة في البرامج المحاسبية: يتم تعديل:

أ- وحدة العملة من "دينار قديم" إلى "دينار جديد."

ب- جميع الأرصدة تُقسم على 1000.

جـ- التقارير والقوائم تعاد تقييمها حسب العملة الجديدة.

عادة البنك المركزي يحدد يوم التحول(conversion date) وفيه يتم: إغلاق الحسابات القديمة.

- تحويل جميع الأرصدة إلى العملة الجديدة.

- إعادة فتح الحسابات بنفس القيم الحقيقية لكن بأرقام جديدة

لكن عمليًا في البرامج المحاسبية، ما يُسجل قيد فعلي، بل يتم تحديث العملة الأساسية للنظام وضرب جميع الأرصدة بـ 0.001. وفق المعادلة الآتية :

القيمة بعد الالغاء = القيمة القديمة ÷ 1000 أو القيمة القديمة = القيمة الجديدة × 1000

2- مثال رقمي لقيد جزئي توضيحي: لو فرضنا بان احدى الشركات لديها ما يأتي:

نقدية بالصندوق = 1,000,000 دينار قديم

رأس مال = 1,000,000 دينار قديم

التحويل إلى الدينار الجديد:

نقدية جديدة = 1,000,000 × 0.001 = 1,000 دينار جديد

رأس مال جديد = 1,000 دينار جديد

القيد التوضيحي (الافتراضي):

×× من حـ/ الصندوق (جديد)

×× إلى حـ/ الصندوق (قديم)

تحويل رصيد الصندوق من الدينار القديم إلى الدينار الجديد بنسبة 1:1000

وبنفس الشكل لجميع الحسابات.

3- قيد الغلق النموذجي:

أ- تُغلق الحسابات القديمة (بالدينار القديم) كما يلي:

من المذكورين

20,000,000 حـ/ الدائنون (قديم) (قبل القسمة على 1000)

120,000,000 حـ/ رأس المال (قديم)

الى مذكورين

15,000,000 حـ/ الصندوق (قديم) (قبل القسمة على 1000)

30,000,000 حـ/ البنك (قديم)

12,000,000 حـ/ المدينون (قديم)

18,000,000 حـ/ البضاعة (قديم)

25,000,000 حـ/ الأثاث (قديم)

40,000,000 حـ/ السيارات (قديم)

(إقفال الحسابات القديمة تمهيدًا لتبني العملة الجديدة)

ب- مع قيد الغلق بالعملة القديمة يتم القيد الافتتاحي بالعملة الجديدة وكالاتي:

من مذكورين

15,000 حـ/ الصندوق (بالدينار الجديد) (بعد القسمة على 1000)

30,000 حـ/ البنك (بالدينار الجديد)

12,000 حـ/ المدينون (بالدينار الجديد)

18,000 حـ/ البضاعة (بالدينار الجديد)

25,000 حـ/ الأثاث (بالدينار الجديد)

40,000 حـ/ السيارات (بالدينار الجديد)

الى مذكورين

20,000 حـ/ الدائنون (بالدينار الجديد) (بعد القسمة على 1000)

120,000 حـ/ رأس المال (بالدينار الجديد)

(تحويل الأرصدة من الدينار القديم إلى الدينار الجديد بنسبة 1:1000)

ثانياً: الميزانية العمومية الافتراضية للبيانات الافتراضية المذكورة سلفاً

1- الميزانية العمومية قبل التحويل (بالدينار القديم):

الجدول (5) الميزانية العمومية قبل التحويل

الموجودات		**المطلوبات والحقوق الملكية**	
المبالغ	البيانات	المبالغ	البيانات
15,000,000	الصندوق	20,000,000	الدائنون
30,000,000	البنك	120,000,000	رأس المال
12,000,000	المدينون		
18,000,000	البضاعة		
25,000,000	الأثاث		
40,000,000	السيارات		
140,000,000	**المجموع الموجودات**	**140,000,000**	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

إجمالي الأصول = 140,000,000

إجمالي الخصوم + حقوق الملكية = 140,000,000

2- الميزانية العمومية بعد التحويل (بالدينار الجديد) : الجدول (6) ميزانية العمومية بعد التحويل

الموجودات		**المطلوبات والحقوق الملكية**	
المبالغ	البيانات	المبالغ	البيانات
15,000	الصندوق	20,000	الدائنون
30,000	البنك	120,000	رأس المال
12,000	المدينون		
18,000	البضاعة		
25,000	الأثاث		
40,000	السيارات		

140,000	**المجموع الموجودات**	**140,000**	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

إجمالي الأصول = 140,000

إجمالي الخصوم + حقوق الملكية = 140,000 ، القيم متطابقة محاسبيًا، لكن الأرقام أصغر بألف مرة

ثالثاً: تحليل الزمني:

الجدول (7) تحليل التطور الزمني لقيمة الدينار العراقي من (1990 – 2025)

المرحلة الزمنية	نوع العملة	السعر التقريبي للدولار الواحد	القوة الشرائية التقديرية	ملاحظات محاسبية واقتصادية
قبل 1990	الدينار العراقي الرسمي (قبل الحصار)	1 دينار= 3.3 دولار ، أي 3 دولارات لكل دينار	قوية جدًا – الدينار من أقوى عملات المنطقة	عملة مستقرة، اقتصاد نفطي قوي، تضخم منخفض
1991 – 2003	الدينار السويسري (شمال العراق) والدينار العادي (الوسط والجنوب)	في الشمال = 1–2 دولار للدينار السويسري / في الجنوب = 2000 دينار للدولار	الدينار السويسري حافظ على قوته، بينما الدينار الورقي العادي فقد قيمته تمامًا	الانقسام النقدي جعل الشمال يتعامل بعملة أقوى وأكثر ندرة
2003 (مرحلة التبديل)	الدينار الجديد (عملة بريمر)	1دولار = 1500 دينار جديد	انخفضت القوة الشرائية بحوالي 150 مرة مقارنة بالدينار السويسري	هنا حدثت الخسارة الحقيقية للقيمة، وليس مجرد تغيير بالأرقام
2014 – 2004	الدينار الجديد (ثابت تقريبيًا)	1دولار = 1200–1250 دينار	تحسّن نسبي، تضخم معتدل	استقرار نقدي نسبي بسبب تحكم البنك المركزي
2023 – 2015	الدينار الجديد (مستمر)	1دولار = 1450 دينار	استقرار ظاهري، ضعف داخلي بالقوة الشرائية	ارتفاع أسعار السلع والخدمات قلّل القوة الفعلية
2025 (حاليًا)	الدينار الحالي	1دولار = 1300 دينار	القوة الشرائية منخفضة جدًا مقارنة بـ2003	استقرار شكلي دون تحسن بالقيمة الحقيقية

بعد اجراء مشروع الغاء الاصفار المقترح	الدينار الجديد بعد الالغاء	1دولار = 1.3 دينار جديد	نفس القوة الشرائية الحالية، لا تغيير فعلي	تعديل شكلي في الوحدة النقدية فقط(Re-denomination)

المصدر : من اعداد الباحث

التحليل المحاسبي للجدول :

1- فترة ما قبل 2003 تمثل عملة قوية يمكن اعتمادها كوحدة قياس ثابتة.(Stable Currency Unit)

2- سنة 2003 شهدت تغييرًا جوهريًا في النظام النقدي، وهو ما يُعتبر "إعادة تقييم قسرية" للعملة.(Devaluation)

3- من 2003 إلى 2025 بقيت الوحدة النقدية نفسها لكن ضعفت قيمتها الحقيقية تدريجيًا بسبب التضخم.

4- الغاء الأصفار في المستقبل سيكون تغييرًا محاسبيًا شكليًا (تعديل وحدة القياس ×1000/1)، دون أي أثر على القوة الشرائية أو الثروة الحقيقية.

ويمكن القول بأن التراجع الحقيقي حدث في القيمة الاقتصادية سنة 2003، أما (الالغاء االمقترح للأصفار) فهو مجرد تعديل شكلي على الأرقام الحالية، لا يزيد ولا ينقص القوة الشرائية الموجودة الآن

رابعاً: التكلفة التقريبية لالغاء الأصفار: اعتمادًا على تجارب الدول اللي نفذت نفس العملية (مثل تركيا، نيجيريا، وزيمبابوي)، مع مراعاة وضع العراق الحالي.

1- تجارب مقارنة واقعية: الجدول (8) تجارب الدول

الدولة	الغاء الأصفار	حجم الاقتصاد	التكلفة التقريبية	ملاحظات
تركيا (2005)	الغاء 6 أصفار	GDP = 400 مليار دولار	حوالي من 15% من الناتج المحلي = 600 مليون دولار	شملت طباعة، حملات إعلامية، تعديل أنظمة
نيجيريا (2022–2023)	إعادة تصميم فقط	GDP = 440 مليار دولار	160 مليون دولار	بدون الغاء أصفار، فقط إعادة طباعة وتبديل
إندونيسيا (مقترح)	لم تُنفذ بعد	GDP = 1 ترليون دولار	تقديرات البنك المركزي :0.1- 0.3% من الناتج المحلي Gross Domestic Product	تشمل التبديل التدريجي لمدة 3 سنوات

المصدر : من اعداد الباحث

2- تقدير تقريبي للعراق(2025) : المعطيات الحالية:

أ- الناتج المحلي الإجمالي للعراق يساوي 250 مليار دولار .

ب- كمية النقد المتداول يساوي 80 ترليون دينار عراقي تعادل تقريبا 60 مليار دولار.

جـ- الغاء ثلاثة أصفار يعني طباعة عملة جديدة بالكامل واستبدال كل الأوراق والمسكوكات.

الجدول (9) التقدير المحاسبي للتكلفة الإجمالية:

بند التكلفة	التقدير التقريبي بالدولار الأمريكي
طباعة العملة الجديدة (ورقية ومعدنية)	300-200 مليون دولار
نقل وتوزيع وتبديل نقدي عبر المصارف	120-100 مليون دولار
تحديث الأنظمة الإلكترونية والمحاسبية	100-50 مليون دولار
حملات إعلامية وتوعية عامة	30-20 مليون دولار
احتياط أمان وإدارة نقدية	50-30 مليون دولار
الإجمالي التقريبي	600-400 مليون دولار الأمريكي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي

أي ما يعادل 0.2% تقريبًا من الناتج المحلي العراقي.

3- المدة الزمنية اللازمة :

أ- التحضير الفني والإداري : 12-18 شهراً

ب- الاستبدال التدريجي : 1-2 سنة

جـ- الاعتماد الكامل : بعد 3 سنوات تقريبًا من بدء التنفيذ.

4- الملاحظات الاقتصادية :

أ- المبلغ ليس كبيرًا نسبيًا مقارنة بحجم الاقتصاد العراقي، لكنه يتطلب استقرارًا نقديًا وسياسيًا قبل التنفيذ.

ب- الكلفة الأكبر ليست مالية، بل إدارية ونفسية أي إقناع الناس أن الغاء الأصفار لا يعني تخفيض قيمة الدينار.

جـ- نجاح العملية يعتمد على ضبط السوق ومنع المضاربة ورفع الوعي العام من خلال بالاستقرار المالي والسياسي وتخطيط شفاف من البنك المركزي.

خامساً: الأثر على التقارير المالية : الجدول (10) اثر الغاء الأصفار على التقارير المالية

البيان	قبل الغاء	بعد الغاء	الأثر
إجمالي الأصول	140,000,000	140,000	بدون تغيير بالقيمة
الإيرادات	10,000,000	10,000	شكلي فقط
المصروفات	8,000,000	8,000	شكلي فقط
صافي الربح	2,000,000	2,000	بدون تأثير فعلي

المصدر من اعداد الباحث

وختاماً تبين أن هذا الإجراءات لالغاء ثلاثة أصفار من العملة العراقية، يمثل تغييرًا شكليًا في الوحدة النقدية وليس في القيمة الاقتصادية أو القوة الشرائية وبالتالي لا يُعتبر تعديلًا في القياس المحاسبي أو في القيمة العادلة للأصول، بل هو إجراء تنظيمي لتبسيط التعاملات المالية وتقليل الأخطاء الحسابية، ويُعالج محاسبياً كتحويل رمزي للأرقام دون تسجيل فروقات أرباح أو خسائر، لذلك يمكن القول بأن من خلال التحاليل والجداول اعلاه الذي يوضح عملية الغاء الأصفار وصلنا الى اختبار وتحقيق الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية للبحث.

المبحث الرابع : استنتاجات والتوصيات: اولاً: الاستنتاجات :

1- الغاء ثلاثة أصفارمن العملة العراقية امحاسبياً لا تزيد ولا تنقص القوة الشرائية.

2- الدولة العراق تحتاج إلى فترة انتقالية يُسمح فيها بالتعامل بالعملتين (القديمة والجديدة) معًا.

3- الهدف الأساسي لالغاء ثلاثة أصفارمن العملة إصلاح إداري ومحاسبي وليس اقتصادي .

4- يسهم الغاء ثلاثة أصفارمن العملة في تبسيط النظام النقدي وتعزيز ثقة المستثمرين وتحسين صورة الاقتصاد العراقي دوليًا.

5- نجاح الغاء ثلاثة أصفارمن العملة يعتمد على التحضير الفني والمحاسبي الدقيق، واستقرار الاقتصاد الكلي، والتواصل الشفاف مع الجمهور لضمان أن يُفهم الإجراء كخطوة تنظيمية لا تمس القيمة الحقيقية للدينار

6- اعتماد فترة انتقالية مزدوجة للتعامل بالعملتين (القديمة والجديدة) لبضعة أشهر، مما يسهل التحول ويقلل من الأخطاء التشغيلية في سوق العراق.

ثانياً:التوصيات :

1- تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة قبل تنفيذ القرارلالغاء ثلاثة أصفارمن العملة ، من خلال تثبيت سعر الصرف وتقليل التضخم لضمان استقرار القيمة الفعلية للدينار الجديد.

2- ضرورة إصدار تعليمات محاسبية موحدة من البنك المركزي ووزارة المالية توضح طريقة التحويل المحاسبي (القسمة على 1000)، مع أمثلة قيود تطبيقية للمصارف والشركات.

3- ضرورة تحديث الأنظمة المحاسبية والإلكترونية في الدوائر الحكومية والشركات الخاصة لتقبل العملة الجديدة كوحدة قياس رسمية.

4- تدريب الكوادر المحاسبية والمالية على معالجة آثار التحويل وتحديث القوائم المالية بما يتوافق مع معايير IAS 21 و IAS 29.

5- تنفيذ حملة توعية عامة للمواطنين لشرح أن الغاء الأصفار لا يغير من القوة الشرائية، لتفادي سوء الفهم أو استغلال بعض التجار.

6- ضرورة الإفصاح في التقارير المالية السنوية عن تاريخ وسعر التحويل، مع ملاحظة إيضاحية واضحة تبين أن التغيير محاسبي شكلي فقط.

7- التأكيد على دور مدققي الحسابات الخارجيين في مراجعة دقة التحويلات المحاسبية وضمان الالتزام بالمعايير الدولية في عرض القوائم المالية بعد التغيير

المصادر والمراجع:

1- حمزة، أحمد عبد الكريم ،" السياسة النقدية وأثرها على استقرار العملة العراقية" مجلة دراسات اقتصادية عراقية، العدد12، 2019

2- الربيعي، طارق عباس ، " التحليل المحاسبي لتغيير الوحدة النقدية في ظل الاقتصاد العراقي" جامعة الكوفة ، العراق ، 2021.

3- العبادي، أحمد حسن،"التحليل المحاسبي لمشروع الغاء الأصفار من العملة العراقية في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41)، ص. 85–110،(2014) .

4- عبد الله، محمد جاسم ،"تأثير التغيرات النقدية على القوائم المالية وفق المعايير الدولية"،جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018

5- وزارة المالية العراقية ، "تحليل أثر التغيرات النقدية على الاستقرار المالي"، 2023

6- Alnuaimi, M., & Alhashmi, M. (2023). The Impact of Accounting Digital Transformation on Financial Transparency: Mediating Role of Good Governance. Journal of Risk and Financial Management, 18(5), 272.

7- IAS 21: The Effects of Changes in Foreign Exchange Rate

8- IAS 29: Financial Reporting in Hyperinflationary Economies.

9- International Accounting Standards Board (IASB). (2023). International Financial Reporting Standards (IFRS) – Bound Volume. London: IFRS Foundation.

10-International Monetary Fund (IMF) (2021). Iraq: Selected Issues Paper. Washington, D.C.

11- Fischer, S., Dornbusch, R., & Startz, R. (2014). Macroeconomics. McGraw-Hill Education.

12-Reinhart, C. & Rogoff, K. (2009). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Princeton University Press.

13-World Bank (2020). Iraq Economic Monitor: Navigating the Perfect Storm.

14- https://www.mof.gov.iq / موقع وزارة المالية العراقية

15-https://cpatalks.com/post/ias21-foreign-exchange-rates/p:1239

16-https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2023/issued/part-a/ias-29,p:1330

17-https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152223003030276.pdf مشروع الغاء الأصفار الثلاثة ,بغداد.2012

پوختە:

ئەم توێژینەوەیە ئامانجی لێکۆڵینەوەیە لە چارەسەرە ژمێریارییەکان بۆ پرۆسەی لابردنی سێ سفر لە دراوی عێراقی، لە چوارچێوەی ستاندارد ژمێریاریە نێودەوڵەتییەکان، بە خستنەڕووی نموونەی ژمارەیی و سنووردارکردنی گریمانەیی و پێشنیارکراوی ژمێریاری، توێژەرگەیشتوتە کۆمەڵێک ئەنجام کە ئاماژە بەوە دەکات کە لابردنی سفرەکان لە دراوی عێراقی نوێنەرایەتی گۆڕانکاری لە یەکەی دراوی پێوانەکردن دەکات و چارەسەرە ژمێریارییەکان ئاسان دەکات جگە لەوەش، لابردنی سفرەکان، دووبارە بەهادان بە سەروەت و سامان و ئیلتزامات پێک ناهێنێت، بەڵکو گۆڕانکارییەکی فەرمی لە یەکەی دراودا پێکدەهێنێت بەپێی چوارچێوەی ناڕاستەوخۆی ستاندارد ژمێریاریە نێودەوڵەتییەکان، بەتایبەتی IAS21 و IAS29 ئەم گۆڕانکارییە فەرمییە کاریگەری لەسەر قازانج و زەرەری دامەزراوە ئابووریەکان نییە جگە لەوەش، ئەو گۆڕانکاریانەی کە لە ئەنجامی لابردنی سفرەکانەوە ڕوودەدەن، پێویستی بە دەستکاریکردن هەیە بۆ بەهای ناوەکیی سەروەت و سامان و ئیلتزاماتەکان لە تۆمار و بەیاننامە دارایەکاندا، لەگەڵ ئاشکراکردنی تەواوی ئەم گۆڕانکاریانە کە ناچارییە لەسەر بنەمای ئەم دۆزینەوانە، توێژەر پێشنیاری ئەوە دەکات کە جێبەجێکردنی لابردنی سفر و گۆڕینی دیجیتاڵی پێویستە ژینگەی ژمێریاری و دارایی هەنووکەیی لە وڵاتدا لەبەرچاو بگیرێت، هاوکات لەگەڵ لێکۆڵینەوە لە سەقامگیری ئابووری و سیاسی لەلایەن بانکی

ناوەندی و وەزارەتە پەیوەندیدارەکان، وبانکەکانەوە بۆ دڵنیابوون لەوەی کە پەککەوتنی بازاڕ وتێکچونی دەروونی ڕووندادات، کە ببێتە هۆی پشێوی و ڕێگری لە سەرکەوتنی پرۆسەکە.

کلیلە وشە: لابردنی سێ سفر لە دراو، ستاندارده نێودەوڵەتییەکانی ژمێریاری، یەکەی دراو، گۆڕینی دیجیتاڵی

Abstract:

This research aims to study the accounting treatments for the process of removing three zeros from the Iraqi currency, within the framework of international accounting standards, by presenting numerical examples and hypothetical and proposed accounting restrictions. The researcher reached a set of results indicating that removing zeros from the Iraqi currency represents a change in the monetary unit of measurement and simplifies accounting treatments. Furthermore, removing zeros does not constitute a revaluation of assets and liabilities, but rather a formal change in the monetary unit. According to the implicit framework of International Accounting Standards, particularly IAS 21 and 29, this formal change does not affect the profits and losses of economic entities. Moreover, the changes resulting from removing zeros necessitate adjustments to the nominal value of assets and liabilities in the financial records and statements, with full disclosure of these changes being mandatory. Based on these findings, the researcher recommends that the implementation of zero removal and digital transformation should take into account the existing accounting and financial environment in the country, along with a study of economic and political stability by the central bank, relevant ministries, and banks to ensure that market and psychological disruption does not occur, leading to chaos and hindering the smooth success of the process.

Keywords: Removing three zeros from currency, International Accounting Standards, monetary unit, digital transformation